محاولة اغتيال... صمت وأسئلة

حمّور زيادة

في 31 يوليو/ تمّوز المنقضي، نفّذت إسرائيلُ عمليةَ اغتيالِ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة، قبل ساعات من نجاة قائد الجيش السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، من محاولة اغتيال في شرق السودان.

يقف العالم مُتوتِّراً لحظة كتابة هذه السطور خشية ردّة الفعل الإيرانية ضدّ إسرائيل، ويُقرَع طبولُ الحرب في المنطقة. ربّما لذلك لم يتذكّر أحد أن يعلن سعادته لنجاة البرهان، كما جرت الأعراف. حتّى لقابات مدينة العلّمَين المصرية بين قادة من المنطقة، ولم تغب عنها حرب السودان، لم يصدر عن أيّ من حضورها تصريح في هذا الشأن. لعلّ ردّةَ الفعل الدولية الوحيدة بشأن هذه الحادثة، حتّى الآن، تعليقٌ عابرٌ من المبعوث الأميركي توم برييلو قاله لصحيفة سألته عن رأيه بشأن المحاولة، فذكر أنّها حادثة تدعو إلى القلق. لكنّه شدّد على «التحقيق، لتظهر الحقيقة، وتظهر الإجابات إلى النور»، حسبما نشرت صحيفة السوداني. لا تبدو إشارة المبعوث الأميركي إلى التحقيق في حادث وقع وسط عمليات عسكرية وحرب مفتوحة غريبة، فمحاولة الاغتيال التي جرت بطائرتَين مُسيَّرتَين استهدفتا احتفالاً عسكرياً شهده البرهان، لم يصدُر بشأنها أيُّ بيان رسمي من مجلس السيادة الانتقالي، وهو المجلس الذي انزعجت وزارة الخارجية السودانية من عدم توجيه الولايات المتّحدة دعوةً إلى مفاوضات جنيف للفريق البرهان بصفته رئيساً له، وإنّما بصفته قائداً للجيش. لم تُصدر الوزارة بياناً حول نجاة رئيس مجلس السيادة من محاولة اغتيال، لكنّها أصدرت بياناً تستنكر فيه اغتيال إسرائيل القيادي إسماعيل هنيّة (!) التصريح الرسمي الوحيد عن الحادث جاء من الناطق باسم القوات المسلّحة من دون إشارة إلى محاولة الاغتيال. لخّصت «بي بي سي» الحادثة، وردّة فعل الجيش، بقولها: «نجا البرهان من محاولة الاغتيال وتم إجلاؤه إلى مدينة بورتسودان، العاصمة الإدارية المُؤقّتة التي تقع على بعد نحو مائة كيلومتر من مكان الهجوم. بعد مرور ساعات على الحادثة، أصدر الجيش السوداني بياناً مقتضباً أكّد فيه أنّه تصدّى لهجوم مُسيَّرتَين وأنّ الهجوم أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، وإصابة آخرين من دون ذكر تفاصيل. ولكن مصادر عسكرية كشفت لبي بي سي أنّ من بين القتلى والمصابين ضباطاً برتبة عقيد، وجنود صفّ ومدنيين».

رغم هذا الصمت، فإنّ الإعلام (حتّى السوداني الموالي للجيش)، وضبّاطاً كباراً يتحدّثون علناً عمّا حدث باعتباره محاولةً فاشلةً لاغتيال قائد الجيش، لكن من دون توجيه اتّهام صريح لجهة ما. كانّ ذلك لم يكن كافياً، فسارع المستشار القانوني لقائد «الدعم السريع» إلى نفي التهمة عن قواته، التي تخوض حرباً متوحّشة ضدّ الجيش، وتطالب برأس البرهان علناً منذ أكثر من عام، ما يجعلها المُتّهم الطبيعي والأول. ما عدا هذا التصريح، الذي انتزعه الإعلام أيضاً، لم تُصرّح مليشيا قوات الدعم السريع بأيّ شيء حول هذه الحادثة. الطائراتُ المُسيَّرةُ التي تستهدف مُدُنَاً لم تخرّبها الحرب بعد، لم تظهر للمرّة الأولى في هذه الحادثة. وأيضاً لم تكن هذه هي الطائرات المُسيَّرة الأولى التي تحيط بها أسئلة حول من أطلقها ومن أين ولماذا؟... هذه الأسئلة تتكرّر همساً وجهراً في فترات متباعدة بعد حوادث تبدو غير تقليدية في سياق الحرب الجارية، لم تكن محاولة الاغتيال أولها.

نحن إذن أمام محاولة اغتيال لا يبدو أنّها وُصفت بذلك رسمياً. ولم تتّهم بها جهةٌ رسمياً أيّ جهةٍ أخرى. ولم يتبنّاها أحد. ولا يبدو أنّ أحداً اهتمّ بها، حتّى المعنيين بحرب السودان (!). ربّما لذلك، تساءلت إذاعة مونت كارلو «هل هي محاولة اغتيال؟». في ظروفٍ مختلفةٍ عن الخوف من الحرب في الشرق الأوسط، وربّما حظيت الحادثة باهتمام إعلامي أكبر. لكن حتّى ذلك لا يُفسّر تجاهلها من المُتورّطين والمعنيين بالحرب. إلّا إن كان الصامتون يظنّون أنّ المحاولة لم تكن مقصودةً لذاتها، وإنّما كانت رسالةً ما. في هذه الحالة قد يعني الصمت أنّ الرسالة وصلت. لكن كيف يكون الردّ عليها؟ أو ربّما علينا أن نسأل سؤالاً مختلفاً يربط الاغتيال والمحاولة. ماذا سيفعل قائد الجيش السوداني بعدما أعاد علاقاته مع إيران قبل أيّام إذا واجهت طهران تل أبيب، التي طبّع علاقاته معها قبل أعوام؟

اغتيالا هنية وشكر وحدود الردّ الإيراني

عمّار ديّوب

اغتيال إسماعيل هنيّة في طهران وفؤاد شكر في الضاحية الجنوبية في بيروت حدثان كبيران، وضعا إيران وحزب الله في موقع الردّ عاجلاً أم آجلاً. أرادت دولة الاحتلال أن تنتقم لفشلها في غزّة على غزّة، وربّما على الضفّة الغربية وجنوب لبنان. أرادت فرض شروطها هناك تصريحات لأفّتة أخيراً، كأن يقول بوتين لبشّار الأسد إنّ المنطقة قُفيلة على تصعيدٍ كبير، أو أن يُصرّح أردوغان عن عملٍ عسكري ضدّ دولة الاحتلال، ولا ننسى العملية العسكرية الأميركية أخيراً ضدّ مليشيا حزب الله في العراق، وهناك العملية العسكرية ضدّ ميناء الحديدة في اليمن. هذه التصريحات والوقائع تشير إلى إمكانية تطوّر الحرب، ولكنّها ليست خارج سياق التصعيد العالمي، والخلافات بين كلّ من روسيا وأميركا، وبين دولة العدو وتركيا، وبين الأخيرة وأميركا. المقصد هنا أنّ حرباً واسعة قد تكون الأخطر على الإطلاق، فهناك إمكانية لاستخدام أسلحة نووية صغيرة، وهناك إمكانية لتدمير واسع النطاق في حال توسّعت الحرب الإقليمية أو اندلع نزاع بين روسيا وأميركا أو بين الأخيرة والصين. إنّ مرور عامين من الحرب على أوكرانيا، وعشرة أشهر من الحرب على غزّة، وللاستمرار في ضبط حدود الحربين هاتين، يتيح الاستنتاج بأنّ لا توسّع في الحرب، وربّما تقدّمت الإمكانية للتهدئة، أيّ أنّ التصعيد يُؤدّي إلى عكسه، وهو سيحقّق لإيران وأميركا بصفة خاصة رغبتهما في ضبط الحرب ووضع نهاية لها، وهذا تحليل يشير إليه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في نصّ بعنوان «اغتيال هنيّة وتداعياته» («العربي الجديد»، 1 /8/ 2024). وقد أشار القيادي في حركة حماس خليل الحيّة، بعد اغتيال هنيّة، إلى أنّ «الحركة وإيران لا تريدان حرباً إقليمية لكن هناك جريمة تتعين معاقبة مُرتكبها».

لقد رفضت دولة الاحتلال المبادرات كافة لإنهاء الحرب على غزّة، وطبعاً على لبنان، وكانت تتجهّز دائماً لحربٍ واسعة في المنطقة، وهذا يتناسبُ مع رؤية الدولة الصهيونية بأكملها، وليس فقط مع رؤية نتنياهو للخروج من مأزقه الخاص وتجنّب السجن، كما تقول بعض التحليلات. إنّ دولة الاحتلال ونتنياهو استغلاّ «7 أكتوبر» ومجزرة الأطفال في مجدل شمس، للهروب إلى الأمام من استحقاق فلسطيني يقول بحقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم، والآن هناك ضغطٌ دوليٌّ واسع من أجل ذلك، وعزلة دولية كبيرة مفروضة على دولة الاحتلال، وملاحقة قضائية دولية للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وفكّ الحصار عن غزّة، وتحميل دولة الاحتلال مسؤولية جرائمها في هذا القطاع. يأتي الاغتيالان الكبيران في هذا السياق، وهذا أمر تعلمه إيران، وتُعبه جيّداً الإدارة الأميركية، وترفضانه في الوقت ذاته. هي مفارقة إذاً، ولكنّها واقعة أيضاً، أن تتّفق أميركا وإيران على رفض توسّع

> قد يؤدّي التصعيد إلى التهدئة، ما يحقّق لإيران وأميركا رغبتهما في ضبط الحرب ووضع نهاية لها

ذلك، وعزلة دولية كبيرة مفروضة على دولة الاحتلال، وملاحقة قضائية دولية للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وفكّ الحصار عن غزّة، وتحميل دولة الاحتلال مسؤولية جرائمها في هذا القطاع. يأتي الاغتيالان الكبيران في هذا السياق، وهذا أمر تعلمه إيران، وتُعبه جيّداً الإدارة الأميركية، وترفضانه في الوقت ذاته. هي مفارقة إذاً، ولكنّها واقعة أيضاً، أن تتّفق أميركا وإيران على رفض توسّع الحرب، ولكن مع المشاركة في الحرب الجارية، فإيران داعمة للمقاومة، وتدعم أميركا دولة الاحتلال، الاثنتان تدعمان لكن تميلان إلى السلم من ناحية أخرى، إنّ مصلحة إيران في الردّ المدروس، وأغلب الظنّ ستذهب نحوه، وربّما تتسارع المفاوضات من أجل تفكيك إمكانية الحرب الواسعة أو استمرار الحالية، ومبادرة الرئيس الأميركي بايدن، في هذا السياق. لم يعد بإمكان دولة الاحتلال أن تخوض في غزّة ولبنان حروباً من دون خسارات مُحقّقة، وصارت استمراريتها في المنطقة تتطلّب الدعم الأميركي والغربي المُستمر. ومهما كان الضرر الذي تحقّقه الحرب الحالية بقوّة حركة حماس ومقدراتها في هذه الحرب، ستظلّ حركة أساسيّة في غزّة والضفّة، ولدى الشعب الفلسطيني، وفي مرحلة «اليوم التالي». وتُشكّل الاغتيالات الأخيرة لدولة الاحتلال نوعاً من نصر تدّعيه، وبالتالي هناك أرضية لأن تُفرض مبادرةٌ جديدةٌ أو لأنّ تُفعّل مبادرةٌ بايدن تجاه إيقاف الحرب، فهل هذا ممكن؟ هناك رفضٌ دوليٌّ واسع لآخر اغتيالات، وتنديدٌ شديدٌ بها، وهناك رغبةٌ أميركية، ولأسباب تتعلّق بالانتخابات الرئاسية، في السير في مبادرة بايدن، فهل تكون الاغتيالات سبباً إضافياً للضغط الأميركي الإضافي؟... إنّ مصلحة إيران، ولا سيّما في وجود قيادة كهذه في دولة الاحتلال، وبعد تكريس طهران حلفاءها قوىً مُؤثّرةً في غزّة ولبنان واليمن وسورية، أن تذهب نحو ردٍّ مدروس ومتّفق عليه مع الإدارة الأميركية كذلك. ستُسلّم بوجود هذه القوى مُؤثّرةً مستقبلاً، وهذا أمر يتطلّب نقاشاً آخر. إنّ وصول الإصلاحي مسعود بزشكيان إلى الحكم في إيران، وتوجّهه نحو الانفتاح على العالم، ولا سيّما مع أميركا، سيكون مُؤثّراً في الردّ على الاغتيالات، وليس من مصلحة المُرشد والحرس الثوري أيّ توسعةٍ للحرب، وفي الأحوال كلّها، ما تقوم به دولة الاحتلال من قصفٍ مستمرٍ للمراكز الإيرانية في سورية، وفي لبنان، يوضّح أنّ إيران لن تستجيب لما تريده حكومة دولة الاحتلال.

إنّ ثقل كلّ من فؤاد شكر وإسماعيل هنيّة ربّما يتيح للأطراف كافّة مخرجاً، والوصول إلى حلّ يمنع تفجير المنطقة بأكملها (تصعيد خطير بكلمات بوتين)، يمنع الدمار الواسع، ومقتلةً ستطاول دول المنطقة كافّة، فهل من مصلحةٍ لأميركا أو لإيران أولتركيا، أو لغيرها من دول المنطقة، في ذلك؟ أغلب الظنّ لا.

(كاتب سوري)

حتّى لا يستبيح الوحش ما تبقّى من ديار

محمود الريماوي

أضحى العالم العربي (والإسلامي) مكشوفاً وفي مرمى الاستهداف الإسرائيلي كما لم يكن من قبل، فقد شملت الاعتداءات الإسرائيلية دولاً، منها لبنان وسورية والعراق وتونس والسودان واليمن والأردن وإيران، فضلاً عن استهداف جنود مصريين في الحدود، إضافة إلى محاولات تغلغل شبكات الاستخبارات الصهيونية في تركيا وماليزيا، وما خفي أعظم. والحاصل أنّ الوحش بات يتمدّد ويتضخّم، وتستبدّ به نوازعُ مسعورةٌ للانتقام من كلّ من يعترض عليه أو يقف في طريقه، متمتّعاً بدعم أوتوماتيكي شامل من الدولة العظمى، ومن دول غربية، منها بريطانيا وألمانيا وفرنسا. وإن مضت 45 عاماً على البدء باتفاقيات سلام، فالثابت أنّ هذا العدوّ يزداد توحّشاً كلما جنح الآخرون إلى السلم معه، وإلى درجة لم يعد فيها أركان أقصى اليمين الحاكم في تلّ أبيب يخوضون في مسألة السلام، فكلّ مرامهم هو التطبيع معهم، مع الزعم أنّ خلافهم وصراعهم ينحصران مع إيران ووكلائها في المنطقة، فلا مشكلة «جدّية» لهم مع الغرب والعالم العربي، ولا مع فلسطين والفلسطينيين. ومع ذلك، حربهم الرئيسة هي مع أطفال غزّة ونسائها، الحرب التي يقول زعيمهم نتنياهو إنّها لن تتوقّف، وذلك بعدما أثبتت الأطراف الإقليمية والدولية عجزاً ووهناً بالغين في التعامل السياسي مع التحدّي الجسيم الذي يمثّله هذا الاحتلال على الأمن والسلم في العالم، مما يُحفّزه على مزيد من التوحّش.

على أنّ أطرافاً أخرى تبقى منغمسةً في الصراع، فأميركا تعتبر أنّ من حقّ الاحتلال أن يدافع عن نفسه، وبالتالي، فإنّ من حقّه أن يبقى إلى الأبد. وبينما حرصت إيران أن تبقى بعيدةً عن المجرى المباشر للصراع عقوداً، مع شنّ حربٍ خطابيةٍ لا تتوقّف، إلا أنّها تعرّضت لاعتداءات إسرائيلية متتابعة على خلفية طموحاتها النووية، مع إصرار كلّ من تلّ أبيب وواشنطن على أن تنفرد الدولة العبرية دون سواها في الشرق الأوسط بامتلاك أسلحة نووية، كما شُنّت مئات الضربات على مراكز إيرانية في سورية خلال أخر عشر سنوات، من غير أن تتمكّن من الردّ، أو أن تُقرّ الردّ. وقد جاءت الحرب الإسرائيلية على غزّة بمثابة فرصةٍ للردّ على سلسلة طويلة من الاستهدافات الإسرائيلية، ومن هنا جاءت مشاركة حزب الله في الحرب للتذكير بوزن إيران وفاعليتها، وقد ظلّت تلك الحرب منضبطةً في مستوى مناوشات يومية في الاتجاهين، وقد رهن حزب الله توقّف الحرب عبر الحدود اللبنانية بتوقّف الحرب الإسرائيلية على غزّة، وهذا أفضل ما فعله، وهو ما رفضه الاحتلال، وما رفضته معه واشنطن، التي تدّعي حرصها على وقف إطلاق النار في غزّة، فيما جنحت تل أبيب إلى التصعيد باستهداف القنصلية الإيرانية في دمشق في رمضان الماضي (إبريل/ نيسان 2024)، ما أدّى إلى مقتل قادةٍ كبار في الحرس الثوري، وقد أدّى ذلك إلى تغيير طفيف في قواعد الاشتباك، إذ أطلقت إيران صواريخ من أراضيها للمرّة الأولى، فيما عادت تل أبيب للردّ بإطلاق صواريخ مماثلة على الأراضي الإيرانية. وقد استغلت تل أبيب قبل أيّام إطلاقَ صاروخ على الجولان السوري المُحتلّ، أدّى إلى مصرع 12 طفلاً وفتىً من أبناء الجولان، من أجل توسيع نطاق الحرب باستهداف القائد العسكري البارز في حزب الله فؤاد شكر. وبعد مُضيّ نحو ست ساعات، استهدفت إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة في مكان إقامته في طهران، وحيث كان يقيم في مكان اعتاد الإقامة فيه خلال زياراته إلى طهران، كما أوضح القيادي خليل الحيّة، مُبيناً أنّ الاحتلال لم يُحقّق اختراقاً بهذا الاستهداف، وواقع الحال أنّ هناك تقصيراً إيرانياً فادحاً في تأمين هنيّة، الذي كان قادماً بترتيب وفد للمشاركة في تنصيب الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان، إذ ليس من الفطنة الأمنية المواظبة على إنزال الضيف الخاص في مكان معلوم، وبخاصة أنّ هذا الضيف شخصية مطلوبة لا تتوقّف، إلا أنّها تعرّضت لاعتداءات إسرائيلية متتابعة على خلفية طموحاتها النووية، مع إصرار كلّ من تل أبيب وواشنطن على أن تنفرد الدولة العبرية دون سواها في الشرق الأوسط بامتلاك أسلحة نووية، كما شُنّت مئات الضربات على مراكز إيرانية في سورية خلال أخر عشر سنوات، من غير أن تتمكّن من

> الأداء الإيراني في مواجهة الاحتلال تغلب عليه طبيعة مليشياوية، ومن غير دفع قدرات جيش نظامي إلى المواجهة

علني في أطراف الضاحية الجنوبية لبيروت. من الواضح أنّ الأداء الإيراني في مواجهة الاحتلال تغلب عليه طبيعة مليشياوية، ومن غير دفع قدرات جيش نظامي إلى المواجهة، سواء في مستوى التسليح أو الخبرات التقنية أو القدرات الاستخباراتية، وقد تمّ الوقوع في حبائل مناورة أو مكيدة أميركية بإعلان مسؤولين أميركيين، طوال يومين قبل استهداف فؤاد شكر، أنّ بيروت خطٌ أحمر، وأنّ واشنطن حذّرت تل أبيب من استهداف العاصمة اللبنانية. مع ذلك، استُهدفت بيروت، وأبلغ الإسرائيليون نظراءهم في واشنطن بالاستهداف قبل وقوعه، على ما أوردته قناة سي أن أن. وعليه، إذا كان هناك ردٌّ من طهران على استباحة الأراضي الإيرانية، فلا بدّ أن يكون ردّاً متكاملاً بقدرات عسكرية ظاهرة، مع تأمين ما يمكن تأمينه من غطاء دولي، وأخذ العبرة من النتائج الضعيفة لإطلاق الصواريخ في إبريل/ نيسان الماضي، ردّاً على قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، إذ إنّ الأثر المعنوي غير قابل للتحقّق من دون نتائج قويّةٍ وملموسةٍ للردّ المُنتظر. في جميع الأحوال، تلّ أبيب ماضيةٌ في التصعيد بغطرسة ظاهرة (الذراع الممدودة والمُتجهّة نحو أيّ هدف في الشرق الأوسط)، مدعومةً من واشنطن وعواصم غربية، وأبرز مظاهر التصعيد هو المُضيّ في الحرب على غزّة، ورفض الدعوات الدولية والإقليمية لوقفها، حتّى تلك التي تصدر عن أصدقاء الاحتلال، ومحاولة استدراج حرب أوسع من أجل التغطية على الحرب ضدّ غزّة، ومن أجل تظهير صورة تلّ أبيب مركزاً لإمبراطورية عصرية صغيرة فائقة التسلّح، تقرّر وحدها مصير الشرق الأوسط واتجاهاته، وسبق أن دعا بنيامين نتنياهو القادة العرب إلى الصمت إزاء ما يجري في غزّة، إذا ما أرادوا الحفاظ على مواقعهم. ليس مطلوباً بالضرورة خوض الحرب (لوح الرئيس التركي أردوغان بتدخّل عسكري، وحسناً فعل)، بل المطلوب الصمود السياسي، والتوقّف عن التطبيع المجّاني، والكفّ عن التعامل مع دولة الاحتلال دولةً مثل بقية الدول الغربية، فإذا عزّت منازلة هذا الوحش، ففي الأقلّ لا بدّ من لجمه وترويضه، حتّى لا يستبيح ما تبقّى من دول ودِيار.

(كاتب من الأردن)

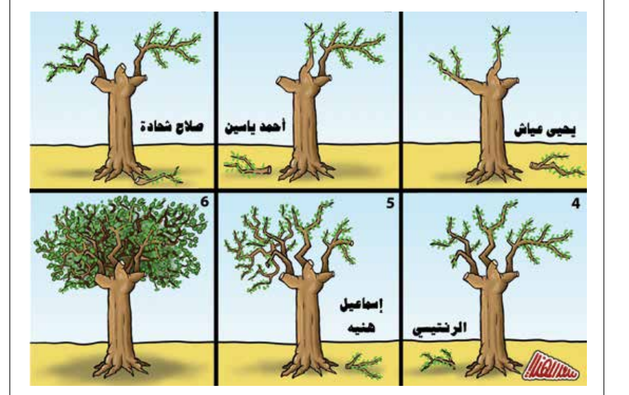

كاريكاتير سعد المهندي

عندما تصنع الاغتيالات القادة

الفيتوري شعيب

ذرَبُ المقاومة الفلسطينية طويلٌ بدأ منذ أول يوم وطأ فيه الاحتلال أرض فلسطين، فكانت المقاومة والدفاع عن الأرض والعرض، يتقدّمهم في ذلك القادة السياسيون والعسكريون من أبناء البلد، ليكونوا شهداء في ساحة المعركة، أو اغتيالاً وتفجيراً في أماكن مختلفة.

اليوم يغتال العدوُّ الصهيوني أحدَ رموز وقادة المقاومة الفلسطينية في غزّة، ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إسماعيل هنيّة، بعد أن عجزوا سياسياً وأمنياً، وتكتيكياً حربياً. وفي خضمّ هذه الأحداث، وما تمرّ به فلسطين منذ بدء عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، هناك رسائل تُقرأ، وأحداث تتوالى، ليس في الصعيد الدولي، ناهيك عن العربي والإسلامي، فحسب، بل في الصعيدين الشعبي والمجتمعي الداخلي، سواء في داخل فلسطين، أو في امتداد أقطار الأمة الإسلامية جميعاً. وبالتالي، وجب علينا الوقوف قراءةً في هذه الأحداث، من خلال وقفات عدّة.

الوقفة الأولى: لم يكن الاغتيال يوماً، ولن يكون، عبر مر السنوات والعقود من الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، عنصر هدم أو تراجع في المقاومة من أبناء فلسطين كافّة، وخاصّة من حركة حماس، والناظر إلى التاريخ القريب يدرك ذلك، فجُلّ قادة الحركة كانوا شهداء، ومَنْ جاء بعدهم من أجيال نشأوا وتربّوا على ذلك. كلّ جيل يزداد جلادةً ومقاومةً عن الذي قبله، وكأنّ هذه السياسة، أيّ سياسة القتل والاغتيال، تصنع القادة وتصقلهم، بل تضخّ الدماء الحيّة المتجدّدة في أبنائها، وفي صفوفها، ضُنّعاً للقادة، ودفعاً عن القضية.

الوقفة الثانية: الصمودُ الأسطوريّ لأبناء فلسطين عامّة، وغزّة خاصّة، طوال الأشهر الماضية، ضدّ آلة الحرب الصهيونية، وعجزها عن تحقيق أيّ نتائج تُذكَر خلال هذه المدّة الطويلة، دليلٌ على أنّ المقاومة الفلسطينية وضعت جيش الاحتلال في موضعه الذي يليق به، وأسقطت عنه كلّ الهالاتِ التي كان يُروّجها عن نفسه.

الوقفة الثالثة: الحرب اليوم بعد هذا الاغتيال، لن تكون حرباً داخل الأراضي الفلسطينية فحسب، بل ستمتدّ إقليمياً إلى دول أخرى، وستكون التكلفةُ باهظةً على الكيان الصهيوني، لأنّ حالة غزّة، من ناحية الانفراد بها، لن تكون في الدول الأخرى التي بدأت شرارتها فيها.

الوقفة الرابعة: ربّما بهذا الاغتيال يكون قد أُسدِل الستارُ على المعركة الجانبية لكثير من الدول، أو بالأحرى «حرب المنطقة الرمادية»، كما وصفها أحد الباحثة. وبالتالي، فإنّ الدولة التي وقع فيها هذا الاغتيال سوف تكون تحت أمرين لا ثالث لهما: إمّا الردّ بقوّة وبالعمق نفسه أو أن تكون خارج نطاق المقاومة، بل سيُخرجها من أيّ حسابات كانت تضع نفسها فيها إقليمياً ودولياً، الأمر الذي من شأنه أن يعيد تشكيل هذه الحرب المستمرّة منذ تسعة أشهر.

عود على بدء، باءت سياسة الاغتيالات عبر عقود متوالية ومتتالية، التي قادها الكيان الصهيوني لتحقيق أهدافٍ مُعيّنة في وقتها، كلّها بالفشل، وخصوصاً التي تحاول إضعاف فاعلية المقاومة وقتل الروح المعنوية لها، ولكنّ النتيجة دائماً ما تكون في النقيض من ذلك، إذ غالباً ما تكون الآثار الاستراتيجية لهذا الاغتيال أو ذاك وبالاً عليها، ودافعاً للمقاومة في مواصلة نهجها ودفاعها عن أراضيها، بل هذا الأمر يتيح للمقاومة تجديد دمائها بدافعٍ إيماني متجدّد معه العزيمة والإصرار على مواصلة الدرب، والدفاع عن الأرض والعِرض، وهذا ما كان عبر عقود من الاغتيالات في صفوف قيادات من الفصائل الفلسطينية المختلفة، وحتّى لشخصيات كثيرة يُعتقد أنّها لها دوراً بارزاً في دعم القضية والمقاومة الفلسطينية، حتّى من غير الفلسطينيين، وإن كانوا من الكوادر التي تمتلك مهارات نوعية تدعم بها القضية الفلسطينية فحسب. وفي المحصّلة، لن تكون دائرة الحرب هذا الاغتيال كما كانت قبله داخلياً وإقليماً.

(كاتب ليبي)

عن الجيش السوري في ذكرى تأسيسه

طارق عزيزة

خلال 80 عاماً مضت منذ تأسيسه الرسمي في غشت/ آب 1945، مرّ الجيش السوري في مراحل مختلفة، تغيّرت خلالها بنيته وعقيدته العسكرية، وطبيعةُ دوره في حياة البلاد. حتّى صورته في أذهان السوريات والسوريين ومواقفهم منه، لم تكن نفسها بين مرحلة وأخرى، فهذا الجيش الذي واجه إسرائيل في أكثر من حرب، لم يتوزع عن التنكيل بأبناء شعبه و«الشعوب الشقيقة» في مناسبات عدّة. وإذ برّر بعض ضبّاطه انقلاباتهم بحماية استقلال سورية وسيادتها من تدخّل القوى الإقليمية، سلّمها ضبّاط آخرون لغير قوّة إقليمية بذريعة شعارات قومية كبرى.

نظرياً، يفترض في أيّ جيش أن يكون من أكثر رموز وحدة البلاد أهمّية، حامياً شعبها، وضامناً سيادتها واستقلالها. إلّا أنّ سيرة الجيش السوري الفعلية تقول إنّه كثيراً ما كان طرفاً في انقساماتها السياسية، قامعاً لشعبها، ومُفرّطاً بسيادتها واستقلالها، ودائماً تحت مزاعم وطنية، تخفي وراءها مطامعَ شخصية أو حزبية، تحكم سلوك ثلّة من الضبّاط المغامرين. سبب ذلك دخول الجيش السوري مُعترَك الصراع السياسي منذ الاستقلال، وما أصابه من خَفي الانقلابات التي لم تكن الأيادي والأموال الخارجية بعيدة منها دائماً.

رغم تدخّل العسكر المُبكر في السياسة وشؤون الحكم، إلّا أنّ إحكام قبضتهم على السلطة تطلّب سنوات، استمرّ الشدّ والجذب بينهم وبين القوى السياسية، التي رفضت تسليم أمرها لإرادة الجيش فأصبح هذا طرفاً بين مجموعة أطراف، ضمن توازنات يضبطها النظام الجمهوري البرلماني الناشئ. وبالتالي، احتاج الضبّاط دوماً إلى التحالف مع هذا الفريق السياسي أو ذاك، وهو ما أدركه حزب الشعب الحربي الاشتراكي، ونجح في الاستثمار فيه أكثر من غيره، ولا سيّما بعد التخلّص من خصم سياسي وأيديولوجي عنيد، كان له امتداده في الجيش، هو الحزب السوري القومي الاجتماعي، بعد الحملة التي طاولته سنة 1955، إثر اتّهامه بالوقوف وراء اغتيال العقيد عدنان المالكي، نائب رئيس الأركان آنذاك.

أمّا تفريط الجيش باستقلال سورية فليس كلاماً إنشائياً، وإنّما يعود إلى دور كبار الضبّاط في السعي إلى الوحدة مع مصر سنة 1958، إذ أتت تلك الخطوة بعد ما يشبه انقلاباً أبيض بالشراكة مع حزب البعث، لفرض أمر واقع على الحكومة المدنية والرئيس شكري القوتلي. اعتقد العسكريون وقتها أنّ ذلك سيضمن لهم حُكم البلاد، ظنّاً منهم أنّ عبد الناصر سيعتمد عليهم في حكم سورية من خلال مجلس للثورة على الطريقة المصرية. ولم تكن شعارات «الوحدة العربية» إلّا تمويهاً لرغبةٍ عميقةٍ لدى عبد الناصر والبعثيين في حسم الصراع على السلطة، وهنا تلاقت مصالحهم مع سعي جمال عبد الناصر إلى التحكّم في السياسة الخارجية السورية، بما يخدم تنافسه على النفوذ في المنطقة مع الغرب والهاشميين والسعوديين، الذين كان لهم حلفاؤهم ضمن النُخَبة السياسية السورية. لكنّ النتائج جاءت بعكس ما أراد الضبّاط السوريون، فقد لحقت بالجيش السوري أضرارٌ كبيرةٌ في ظلّ دولة الوحدة، وأصبحت قيادته الفعلية في أيدي ضبّاط مصريين، وعانى من حملات تسريح بالجملة، طاولت نحو نصف ضبّاطه لأسباب سياسية، أو لمجرّد الشكّ في ولائهم. وبمثل ما عمل ضبّاط سوريون لتحقيق الوحدة، انفرط عقدها أيضاً بمبادرة من ضبّاط سوريين في انقلاب 28 سبتمبر (1961).

لم تؤثّر الانقلابات العسكرية الأولى بين عامي 1949 و1954 على هيكلية القوّات المسلّحة وقدراتها البشرية، لأنّها كانت تنحصر في تغييرات محدودة في مستوى القيادة، لكنّ النتائج الكارثية ظهرت بعد الوحدة السورية المصرية وما تلاها، بسبب عقلية «التطهير»، التي أرساها الحكم الناصري، واستمرت بعد الانفصال، حتّى غدت مسألةً «تنظيف» الجيش من الخصوم السياسيين أمراً مألوفاً يجري بصورة روتينية بعد كلّ مغامرة سياسية يخوضها العسكر، وتطوّرت مع بلوغ سطوتهم ذروتها، بعد 1963، فدفعها بهذا النهج إلى أقصاه، من خلال فكرة «الجيش العقائدي»، الذي صارت أولى مهمّاته «حماية الثورة»، أي الدفاع عن سلطة البعث، وقمع معارضيه. ومع كلّ خطوة في عالم السياسة والحكم، كانت أمراض المجتمع تتسرّب إلى الجيش السوري أكثر فأكثر، لتغيب العوامل الضابطة لسلوك الضبّاط السوريين، فقد كانت تجمع فئات الضبّاط، وتحلّ في محلّها الروابط العشائرية والطائفية والمناطقية، ولا سيّما في ظلّ سلطة البعث، فحلّت معايير الولاء والعصبية في محلّ الكفاءة والأقدمية العسكرية.

والّحكم البعثي في سورية، في طوره الأسدي المديد خصوصاً، هو خلاصة مسار مُتعرّج دام من تسييس الجيش وعسكرة السياسة، ثم انحسارها بفعل تسلّط الجيش وتحوّله أداةً لحكم هيمنة حزب بعينه على الدولة والمجتمع، قبل أن ينتهي الأمر بالجميع، دولةً ومجتمعاً وحزباً وجيشاً، في قبضة الأسد (الأب)، قائداً أوحد أنسن لحكم عائلي وراثي، كان ثمنُ استمراره بعد ربيع 2011 دمارَ البلاد وتمزّق جيشها، أو ما تبقّى منه. وكلّ عام وأنتم بخير.

(كاتب سوري في برلين)

> تسرّبت أمراض المجتمع في ظلّ سلطة البعث إلى الجيش السوري

التصعيد الآتي... أيّ سقف؟

حسام كنفاني

لم يعد هناك جدوى من نقاش ما إذا كانت المنطقة مقبلة على تصعيد بعد الجريمتين الإسرائيليتين في بيروت وطهران عبر اغتيال المسؤول العسكري في حزب الله فؤاد شكر، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية. فالتصعيد، وفق كل المؤشرات، آتٍ لا محالة، والسؤال يمكن أن يتمحور حول السقف الذي سيصل إليه، وما إذا كان سيتدحرج إلى حرب كبيرة لا أحد يعرف مدى تطورها وإلى أين ستؤدي. الجريمتان الإسرائيليتان أكبر من أن يُتغاضى عنهما، إن لجهة كيفية تنفيذهما أو الشخصين اللذين استُهدفا، إذ شكلتا خرقاً لكل قواعد الاشتباك التي كان معمولاً بها منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفتح ما سمي «جبهات الإسناد»، سواء من لبنان أو العراق أو اليمن، وبدعم مباشر من إيران. فالعملية الأولى كانت في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله اللبناني، وهو أول خرق لقواعد الاشتباك بين دولة الاحتلال والحزب. فرغم أن هذا القصف للضاحية ليس الأول منذ بداية الحرب إذ سبقه اغتيال للقيادي في حركة حماس، صالح العاروري، إلا أنه لم يكن مساً مباشراً بحزب الله في ذلك الحين، على عكس اغتيال فؤاد شكر، والذي لم يمثل فقط ضربة «مؤلمة» للحزب، بحسب تعبير أمينه العام حسن نصرالله، إضافة إلى أنه أدى في الوقت نفسه إلى سقوط شهداء، مدنيين في بيروت، وهي سابقة أيضاً منذ بداية العدوان على غزة.

أما جريمة اغتيال رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، الشهيد إسماعيل هنية، فتُعدّ أكبر خرق لقواعد الاشتباك، وتحمل الكثير من الرسائل التي تؤشر إلى أن ما قبلها لن يكون كما بعدها. البداية تأتي من رمزية المكان الذي حدث فيه الاغتيال، فهو ليس في قلب طهران فحسب، بل في إحدى مضافات الحرس الثوري الإيراني، ما يمثل خرقاً استخبارياً كبيراً، خصوصاً في ظل الغموض، حتى الآن، حول طريقة حدوث الاغتيال، وتضارب المعلومات بين تنفيذه بصاروخ أطلق «من دولة أخرى»، أو بعبوة زرعت داخل الغرفة قبل أشهر، بحسب ما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز". لكن بغض النظر عن طريقة التنفيذ، يبقى حصول الاغتيال في قلب طهران هو الحدث المفصلي، والذي لا يمكن للجمهورية الإسلامية التغاضي عنه. فإذا كان استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق قبل أشهر استدعى رداً إيرانياً، يمكن القول عنه إنه مضبوط، عبر إطلاق صواريخ ومسيرات إلى داخل إسرائيل، فإن الرد اليوم «لن يكون شكلياً»، على حد تعبير نصر الله في خطابه الأخير تعليقاً على اغتيال شكر وهنية. طبيعة الاغتيال تؤكد أيضاً أن أبواب الدبلوماسية لتدارك التصعيد باتت مغلقة، فالاستهداف كان للرأس السياسي لحركة حماس، والذي كان عملياً مسؤولاً عن ملف مفاوضات تبادل الأسرى مع دولة الاحتلال. وهذه أيضاً سابقة في العدوان على قطاع غزة، وربما في الحروب السابقة على القطاع أيضاً، إذ كانت الاغتيالات تتركز أساساً على القيادات العسكرية، خصوصاً في السنوات القليلة الماضية. فاغتيال هنية ي

اليمن: التهدئة في الجبهة الاقتصادية

بشرى المقطري

تدفع الجهود الدبلوماسية في الوقت الحالي إلى تحريك الملفّ الاقتصادي في اليمن، من خفض التصعيد إلى التوافق بشأن تفاهمات إطار مستقبلاً في الملفّين الاقتصادي والإنساني، وذلك بعد اتفاق التهدئة الذي رعته الأمم المتّحدة، الذي تضمّن إلغاء القرارات التي طاولت القطاع المصرفي، إضافة إلى تدابير مصاحبة، واستئناف المفاوضات في الملفّ الاقتصادي، بما يُؤدّي إلى توافق الفرقاء اليمنيين بشأن آلية إعادة تصدير النفط والغاز واقتسام العوائد. ومع أنّ تحريك الملفّ الاقتصادي فرضته التطوّرات الإقليمية، بما في ذلك أولويات السعودية في هذه المرحلة، فإنّ هذه الدوافع، والوسائل أيضاً، لن تُؤدّي إلى معالجة الوضع الاقتصادي المنهار، ناهيك عن توحيد المؤسّسات الاقتصادية والمالية المنقسمة، عدا عن تكريس اختلال موازين القوّة بين المتصارعين.

إلى حدّ كبير، تترابط إدارة الملفّ اليمني بالأولويات السعودية، التي يفرضها تأثير استمرار الصراع في اليمن على المعادلة الإقليمية، أمنياً وعسكرياً، الذي يعني التأثير في مصالح السعودية وفي مصالح حلفائها الغربيين، وإذ كان تطويق الحرب اليمنية، لا وقفها، انحصر في وقف هجمات جماعة الحوثي على الأراضي السعودية، فإنّ مخاطر استئناف حرب شاملة تركّزت في آخر أعوام في مخاوف تنامي صراع الفرقاء على الاقتصاد، من الحرب على الموارد إلى التلويح بالتصعيد العسكري في الجبهات، وفي هيمنة السعودية على الملفّ الاقتصادي، سواء بدعم سلطة حلفائها في مجلس القيادة الرئاسي أو بحكم أنّها طرف رئيس في الترتيبات الاقتصادية فيما يخصّ اتفاقية خريطة الطريق الأممية، في مقابل جماعة الحوثي، كتعهداتها بدفع رواتب موظّفي الدولة في المناطق الخاضعة لها، ما يجعل السعودية طرفاً مُؤثّراً في إدارة المعادلة الاقتصادية في اليمن، بما في ذلك خفض التصعيد بين المتحاربين، وفي حين ظلّت السعودية تراهن على إنجاز اتّفاق يُلبّي مطالب الجماعة، ويضمن لها خروجاً من المستنقع اليمني، فإنّ تصاعد هجمات جماعة الحوثي على السفن التجارية في البحر الأحمر، وما خلفه ذلك من مضاعفة التحدّيات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها السعودية، إلى جانب استجابتها للتفاهمات الأمنية مع حليفها الأميركي، التي من ضمنها إضعاف الجماعة من خلال تقييد شبكة تمويلاتها أو فرض مستوى من حصار الموارد... ذلك كلّه أجبر السعودية على دفع وكيلها في اليمن لتصدّر الحرب الاقتصادية، التي طاولت القطاع المصرفي والمالي في مناطق الجماعة، من قرار بنك مركزي عدن نقل مقارّ عدد من البنوك والمصارف إلى عدن، إلى حظر التعامل بالطبعة القديمة من العملة المحلّية، ووقف التحويلات المالية للمصارف في مناطق الجماعة، ووقف السعودية تحويلات المغتربين اليمنيين إلى مناطقها، إلّا أنّ نقل جماعة الحوثي للمعركة المصرفية إلى السعودية مباشرةً، وذلك باتهامها صراحةً بحصارها اقتصادياً والتهديد باستهداف الموانئ والمطارات السعودية، والذي عزّزه تضاعف قوّتها العسكرية بعد استهدافها للعمق الإسرائيلي، دفع السعودية لإجبار حلفائها المحلّيين على قبول اتفاق التهدئة الاقتصادية مع الجماعة وتلبية مطالبها.

تراهن السعودية، في ضوء تنامي الصراع الإقليمي مع تطورات الحرب في قطاع غزّة، على تبنّي استراتيجيةٍ آمنةٍ من خلال خفض التصعيد مع جماعة الحوثي، الذي دفعها إلى فرض اتّفاق التهدئة الاقتصادية، إلّا أنّ اتفاق التهدئة وإن قلّص إمكانية استهداف السعودية، لا يعني زوال تهديدات الجماعة، ولا تأمين مصالحها، ناهيك عن أنّ الاتفاق الذي فرضته السعودية على سلطة «الرئاسي» يعكس اختلال موازين القوى لصالح الجماعة، الذي كرّسه تصاعد قوّتها العسكرية ودورها الإقليمي في معسكر المقاومة الموالي لإيران، والمناوئ لإسرائيل، وليس بموجب مُضيّها في التهدئة. ومع استمرار تصاعد الصراع الإقليمي وحرب غزّة، تظلّ السعودية هدفاً بالنسبة إلى الجماعة، الذي يعني استمرار امتلاكها ورقة ضغط على السعودية أو في الأقلّ ابتزازها، كما أنّ إجبار السعودية حليفها على التراجع عن قرارات بنك مركزي عدن يعني اعترافاً ضمنياً بمسؤوليتها المباشرة عن التصعيد الاقتصادي، وأنّها طرف في الحرب المصرفية ضدّ الجماعة، كما أنّ تلويح السعودية برفع الدعم الاقتصادي والعسكري أيضاً، عن سلطة حليفها في حال رفض التهدئة الاقتصادية مع الجماعة، يعني إضعافه وتجريده من أيّ قوّة، إلى جانب أنّ مضامين اتّفاق التهدئة الاقتصادية يصبّ في صالح الجماعة، بما في ذلك ترتيبات اقتسام عائدات النفط والغاز، الذي يعني إفقاد حليفها آخر ورقة لتحسين مركزه التفاوضي أمام الجماعة، وكذلك بقاءه عبئاً اقتصادياً وسياسياً على السعودية، ناهيك عن تصعيد الخلافات في سلطة وكيلها.

تتجلّى سياسات الهيمنة السعودية على مجلس القيادة الرئاسي في تجريده من أيّ أوراق ضغط مُحتملَة على جماعة الحوثي، وفي هذا السياق العزلة المالية والمصرفية، وهو ما يجعل «الرئاسي» الطرف الأضعف، الذي يقدم تنازلات غير مشروطة، وبلا أيّ ضمانات لصالح الجماعة، فقط خضوعاً لأولويات السعودية، حتّى لو كانت ضدّ مصالحها. سياسياً، فإنّ قبول إملاءات حلفاء مُهمّين أدّى إلى تصدّع سلطة منقسمة ومتعدّدة الولاءات بين السعودية والإمارات كـ«المجلس الرئاسي»، كما أنّ خضوعها لتهديد السعودية جرّدها من تأييد الشارع المحلّي، الذي صاحب دعم قرارات بنك مركزي عدن اقتصادياً، وفي مستوى القرار الإداري والتنظيمي، والسيادي أيضاً، فإنّ إجبار مجلس القيادة الرئاسي «مركزي عدن» على التراجع عن قراراته قوّض استقلاليته سلطةً مالية ومصرفيةً مركزية، التي تتعدّد نتائجها وتبعاتها على الوضع المالي والمصرفي في المناطق الخاضعة لسلطة «الرئاسي»، إلى جانب أنّ تدابير التهدئة الاقتصادية تصبّ في مصلحة الجماعة من استئناف رحلات مطار صنعاء وتوسيع وجهاتها، إلى قبول سيطرتها على مؤسّسات إيرادية مُهمّة كشركة طيران اليمنية، وإذا كان اعتماد سلطة «المجلس الرئاسي» بدرجة رئيسة على الدعم الاقتصادي من السعودية جعلها سلطةً مرتهنة، فإنّ اتفاق التهدئة قوّض فرص تحقيقها قدراً من الاستقلال الاقتصادي عن حليفها من خلال مقايضة عزل الجماعة مالياً ومصرفياً، بموجب قرارات بنك مركزي عدن استئناف تصدير النفط والغاز من موانئ حضرموت وشبوة، بعد توقّفه جراء هجمات الجماعة قبل عامَين، ومن ثمّ، فإنّ إجبار السعودية سلطة «الرئاسي» على قبول اتّفاق التهدئة الاقتصادية أفقدها فرصَ تحسين موقعها في المعادلة الاقتصادية، وأيضاً في المعادلة التفاوضية مستقبلاً، وقيّد حظوظها بتحسين مركزها التفاوضي في الملفّ الاقتصادي، إذ تشترط الجماعة السماح باستئناف تصدير النفط والغاز من موانئ حضرموت وشبوة باقتسام العائدات، إلى جانب وضعها شروطاً تعجيزية في المفاوضات الحالية، من مضاعفة نسبتها في العوائد إلى تحديد آلية تحقيق ذلك، والذي يعني استمرار مصادرة الجماعة ملفّ استئناف تصدير النفط والغاز ورقةً تفاوضيةً، وهو أكثر ورقةٍ اقتصاديةٍ أهمّيةً حالياً، بعد تعليق الحرب المصرفية.

> يقدّم مجلس القيادة الرئاسي تنازلات غير مشروطة لصالح جماعة الحوثي، خضوعاً لأولويات السعودية

> القوّة العسكرية لجماعة الحوثي، والتهديد، يمثّلان أداةً فاعلة لفرض اشتراطاتها، ومن ثمّ انتزاع مكاسبَ اقتصادية

في حال جماعة الحوثي، القوّة العسكرية، والتهديد يمثّلان أداةً فاعلة لفرض اشتراطاتها، ومن ثمّ انتزاع مكاسبَ اقتصادية، وإذا كانت إعاقة تصدير النفط والغاز قد شكّلت ورقةً ضاغطةً على سلطة «الرئاسي»، بما في ذلك مضاعفة خسائرها، فبالتفوّق العسكري، وفرض موقعها قوّة مناوئة لإسرائيل تحوّلت الجماعة قوّةَ تهديد لخصومها. فمن خلال التلويح باستهداف السعودية، استطاعت الجماعة، ليس وقف الحرب الاقتصادية في الوقت الحالي فقط، بل تغيير المعادلة لصالحها إلى حدّ كبير، بدءاً باشتراط استباق تفاوضها مع «الرئاسي» بوقف إجراءات بنك مركزي عدن، التي طاولت عدداً من البنوك والمصارف في صنعاء، إلى انتزاع اتفاق التهدئة الاقتصادية، وبضغط سعودي، وتحت غطاء أممي، الذي صبّت مضامينه ومكاسبه في مصلحة الجماعة. فإضافة إلى انّ تراجع بنك مركزي عدن أفقد قراراته المصرفية والمالية أيَّ شرعيةٍ قانونيةٍ، الآن أو في المدى البعيد، فإنّه منح الجماعة سيادةً على المصارف في المناطق الخاضعة لها، بما في ذلك استئناف نشاط البنوك المحظورة، واستقبال التحويلات المالية من الخارج، ممّا يعني خفض جزء من التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها الجماعة، بجانب أنّ استئناف الرحلات من مطار صنعاء إلى مطار عمّان، وزيادتها ثلاث رحلات يومية، وأيضاً تفعيل وجهات جديدة إلى القاهرة والهند، ومن ثمّ مضاعفة مداخيل الجماعة، إلى جانب تطبيع وضعها سلطةً أمر واقع، كما أنّه وبعد تصعيدها ضدّ شركة طيران اليمنية، باحتجازها ثلاث طائرات في يونيو/ حزيران الماضي، إلى مصادرة إيراداتها، دخلت الجماعة، وبحسب اتفاق التهدئة الاقتصادية، طرفاً في أيّ ترتيبات إدارية مستقبلية تخصّ الشركة، إلى جانب، وهذا هو الأكثر أهمّية، أنّ الجماعة فرضت نفسها طرفاً مهيمناً في المفاوضات الاقتصادية، وضبطها بحسب مصالحها، من اشتراطها السماح باستئناف تصدير النفط والغاز بالاتفاق على اقتسام عائداتها مدخلاً لاستئناف المفاوضات، إلى التفاوض بشأن آلية مُحدّدة لاقتسام العائدات، بما في ذلك رفع نسبتها من العائدات إلى 65% قبل الموافقة على استئناف التصدير في المستقبل، إلى جانب إصرارها على دفع رواتب موظّفي الدولة من عائدات النفط والغاز مستقبلاً، الذي يعني نقل مشكلة رواتب الموظّفين في المناطق الخاضعة لها، في مقابل إعفاء نفسها من المسئولية، ومع أنّه من الصعب التكهّن بسير المفاوضات في الملفّ الاقتصادي وتطوراتها، وأيضاً بنتائجها، فإنّه، تبعاً لمعطيات الواقع، قد يصبح تهديد القوّة في مواجهة خصوم مُتعدّدين سلاحاً أكثر أهمّية من امتلاك مواردَ استراتيجيةٍ، بما في ذلك شرعية مزعومة، وذلك حين يكون التحالف بين الحلفاء والوكلاء مبنيّاً على الإخضاع لا الشراكة.

(كاتبة يمنية)

عن تنامي التأييد لفلسطين في الشارع الأميركي

جورج كعدي

فيما كان السفّاح والمرائي بنيامين نتنياهو يدفق كذباً ونفاقاً، وديماغوجيةً باغيةً، تحت قبّة الكابيتول، وتصفّق له دُمَى الكونغرس جلوساً ووقوفاً في فصل هزليّ من فصول المأساة، كان المتظاهرون ألوفاً مؤلّفةً في الخارج ينادون بإلقاء القبض على الوحش الصهيونيّ تمهيداً لمحاكمته، ويرفعون مُجسّماتٍ له مُلطِّخَ الوجه واليدين بدماء أهل غزّة وأطفالها. ضمّت التظاهرةُ الضخمةُ أميركيين من الفئات والأعمار كلّها، ويهوداً من حاملي شعار «ليس باسمنا» على قمصانهم، وآخرين مُتديّنين غير مُؤمِنين بـ«إسرائيل» دولةً لليهود. حركة شعبية احتجاجيّة لم تشهد الولايات المتّحدة لها مثيلاً منذ حرب فيتنام، فما أسباب هذا التحوّل في الرأي العام الأميركي، تحديداً في جزء وازن منه، وما الذي تغيّر في مستوى الوعي الفرديّ والجماعيّ؟

لا يتمتع الأميركيون من أصول عربية وفلسطينيّة إلّا بقدرٍ ضئيلٍ من القوّةِ والنفوذ مقارنةً بالصهاينة والمسيحيين المتصهينين. ومع ذلك، استثمر الأميركيون العرب (مسلمين ومسيحيين) قدراً كبيراً من طاقاتهم وقدراتهم في التأثير في جزء أساس من الأوساط الأكاديمية وفي «دراسات الشرق الأوسط»، حاشدين لذلك ترسانةً فكريةً وأخلاقيةً كبيرةً، على الأقلّ، في مجالٍ من مجالات خبرتهم. ورغم تَجاهُلهم من وسائل الإعلام السائدة التي يهيمن عليها يهودٌ صهاينةٌ، إلّا أنّهم ظفروا بعددٍ كبيرٍ من المتابعين في وسائل التواصل الاجتماعي، فبات الشباب الأميركي قادراً على الإصغاء إلى الجانبين كليهما، بدلاً من جانب واحد ذي توجّه يهودي صهيوني فحسب. علماً أنّ العديد من اليهود الأميركيين، وبخاصّة الجيل الشابّ، أصبحوا يشعرون بالاشمئزاز من تحوّل «إسرائيل» إلى يمين مُتطرّف يُجسّده نتنياهو وحلفاؤه، الذين يتمتّعون بأغلبية بين الإسرائيليين. وأمسى بعض اليهود والأشخاص المُؤثّرين في ما يعرف باليسار الأميركي (في مقدمتهم اليهودي المناهض لـ«إسرائيل» بيرني ساندرز) أكثرَ عداءً للكيان الصهيوني عقب تشجيع دونالد ترامب (العائد ربّما) الإسرائيليين على التصرّف بمزيد من العدوانية والغطرسة في المنطقة، وجعل القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية»، وإعطائهم الضوء الأخضر لضمّ مزيد من الأراضي، وضرب الفلسطينيين. تنامت الأصوات المُؤيّدة للفلسطينيين في الولايات المتّحدة، ولم تطرح سوى أن يعترف العالم بإنسانية الإنسان الفلسطيني، وأن ينال الشعب الفلسطيني حقّه في وطن شرعي في أرضه وأرض أسلافه. هذا التعاطف مع القضية الفلسطينية في الشارع الأميركي ليس مُفتعَلاً، ما يجعله أكثرَ إثارةٍ للإعجاب. انفجرت الأصوات المُؤيّدة لغزّة وفلسطين في الولايات المتّحدة، والأكثر مدعاة للدهشة أنّ الأمر حصل في ولاية بايدن المغالي في صهيونيته، والشريك في حروب «إسرائيل» الإبادية. تحدّته هذه الحركة الجديدة المُؤيّدة للحقّ الفلسطيني رغم الاستهداف الذي طاول عدداً من المُحتجّين الذين وُضِعوا في القوائم السوداء لناحية فرص العمل المستقبلية، عدا إسقاط رؤوسٍ من الأكاديميين النُخْبَويين بسبب دفاعهم عن حرّية التعبير، وحمايتهم المتظاهرين المُحتجّين على المجازر في غزّة. بدت موجة الدعم لفلسطين حدثاً أخلاقياً غيرَ متوقّعٍ أميركياً. حدث ذلك من دون إذن القوّة اليهودية الصهيونية المُهيمِنة، التي كانت دوماً تعمل المستحيل لمنع حصول شيء مماثل. الأمر المُؤكّد أنّ مشاركة ناشطين يهود غير صهاينة لعب دوراً رئيساً في الحركة المُؤيّدة لأهل غزّة وعموم فلسطين، تماماً مثل ما لعب ممتلكو الوعي بين الأميركيين البيض دوراً مُهمّاً في حركة الحقوق المدنية. ومع ذلك، لم يتمتّع اليهود المُنشقّون عن الحركة الصهيونية بالقوّة التي يتمتّع بها اليهود الصهاينة تاريخياً، ما جعل نورمان فنكلستين يتخلّى عن حركة أولئك المُنشقّين، الذين لم يُحقّقوا أيّ تقدّم يُذكَر مقابل الجناح الصهيوني، الذي لا يُقهر، ويمتدّ نفوذُه إلى مختلفِ زوايا المجتمع. فوجئ فنكلستين بعد السابع من أكتوبر (2023) بحركة الشارع، وبالاعتصامات الطلابية في أرقى الجامعات، فأسرعت وسائل الإعلام (كانت تتجاهله في فترة سابقة) إلى سؤاله عن رأيه في ما يحصل.

الوعي الفكري والإنسانيّ الأعمق تجلّى في حركة طلاب الجامعات، الذين تظاهروا واعتصموا احتجاجاً على الوحشية الإسرائيلية في غزّة، رافضين في الوقت عينه استمرار الدعم غير المحدود الذي توفّره الولايات المتّحدة للكيان الصهيوني سلاحاً ومالاً وشراكةً بحثية مع الجامعات. هذه الحالة الجامعية امتدّت من جامعات النخبة في كولومبيا وهارفرد ويل ونيويورك إلى أكثر من 75 جامعة أميركية، ومنها إلى جامعات أوروبا وأستراليا، فاستشعرت الدولة العميقة خطر تنامي هذه الظاهرة، فبادرت إلى قمع الاحتجاجات، مُلبّية بذلك طلباً إسرائيلياً في كواليس اللعبة السياسية والشراكة المجرمة. وتأثّر هذا الموقف الواعي والمُتقدّم في أوساط طلاب الجامعات بوسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت تنقل حقيقةَ المجازر المتتالية، ووجهَ «إسرائيل» السافر، مُتجاوزةً روايةَ «المظلومية الإسرائيلية» التي تُروّجها وسائل الإعلام التقليدية، التي يديرها اللوبي الصهيوني والدولة العميقة في أميركا. لذا، رأى العالم شعاراتٍ مذهلةً تُرفع مثل «فلسطين من النهر إلى البحر»، و«فلسطين حرّة». أظهر ذلك تراخي القبضة الصهيونية، على الأقلّ في الجامعات، وهذا تحوّلٌ كبيرٌ لا يُستهان به، خصوصاً حين نعلم أنّ مليارات الدولارات أنفقها اللوبي الصهيوني طوال عقود على جامعة كولومبيا، التي يتخرّج فيها أعضاءُ كونغرس وقادةُ أميركا (من خلال برامج إعداد القادة). كما افتضح زيف الاعتداءات الصهيونية بشأن معاداة الساميّة تمهيداً لقمع تظاهرات أولئك الطلاب، إذ تقدّمتهم أعداد من المتظاهرين اليهود المشاركين الذين يرفضون ما يفعله كيان الاحتلال بالشعب الفلسطيني، ما يعني أنّ تبدّلاً عميقاً حصل في الولايات المتّحدة والغرب عموماً، ولم تنجح حتّى الأعمال القمعية من السلطة والشرطة في كلّ مكان. من أبرز حماقات المجرم نتنياهو أنّه أعاد تكوين ارتباط فلسطينيّي الشتات بأرضهم ووطنهم السليب في جميع أنحاء العالم، كما قضى أيضاً على سنوات من التخطيط لفصل القضية الفلسطينية عن العالم العربي. اليوم، بعد عشرة أشهر من الإبادة، فلسطين في كلّ مكان، فيما «إسرائيل» نفسها أمام أقواس العدالة الدولية، وتنتظر أحكاماً الواحد تلو الآخر، بعضها صدر وبعضها الآخر سيصدر لاحقاً. وها هو جيل أميركيّ وغربيّ جديد يبلغ الرشد، وعياً وإدراكاً لحقيقة القضية الفلسطينية التاريخية المزمنة. أمّا اليهود المذعورون إزاء ما يحصل بـ«اسمهم» قتلاً إباديّاً في غزّة، فيرون تحوّل إرثهم رخصةً للقتل، وقد تتراكم أعدادهم مع الوقت، ويضعف اللوبي الصهيوني أكثر فأكثر حتّى تتراخى قبضته على الخناق الأميركي، وهذا بالتأكيد ليس قريباً جدّاً في حساب الزمن.

> التعاطف مع القضية الفلسطينية في الشارع الأميركي ليس مُفتعَلاً، ما يجعله أكثرَ إثارةٍ للإعجاب

> الوعي الفكري والإنسانيّ الأعمق تجلّى في حركة طلاب الجامعات، الذين تظاهروا احتجاجاً على الوحشية الإسرائيلية في غزّة

أحدث الفعل التحرّري البطولي في 7 أكتوبر/تشرين الأول (2023) صدمةً في الوعي الغربي والعالمي معاً. اخترقت القضية الفلسطينية حُجُبَ التعمية لتتوغّل في وجدان العالم، الذي رأى بالمشهد المباشر إبادةً وحشيةً تُسقِط كلّ المبادئ والقوانين والقيم الإنسانية. تجاوزت الشعوب نُظمَ حكمها وقياداتها وزعاماتها، ونزلت إلى شوارع المدن والعواصم منادية بحقّ الشعب الفلسطيني في الحياة والكرامة الإنسانية والحرّية واستعادة الأرض والوطن. وهذا وعيٌ إنساني لافتٌ جدّاً يمكن الرهان عليه لمستقبل القضية.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads